Candice Raymond, Myriam Catusse et Sari Hanafi (dirs.).

Un miroir libanais des sciences sociales:

Acteurs, pratiques, disciplines

(Marseille: Diacritiques Éditions, 2021). 361 p. (Sciences humaines et sociales; 2)

مرآة العلوم الاجتماعية اللبنانية: الفاعلون والممارسة والمعرفة في لبنان

إليزابيث لونغينس(*)

باحثة سوسيولوجية متقاعدة، مركز البحوث الوطني الفرنسي.

ترجمة: ساري حنفي

- 1 -

بعد عامين ونصف العام من الانحدار إلى الجحيم، شهدت انتخابات 15 أيار/مايو الماضي وصولًا غير متوقع لـ 13 نائبًا من الحركة الاحتجاجية ضد النظام الحاكم، وشهدت أيضًا تفكك الطبقة السياسية التقليدية التي لا ينبغي أن تخفي الاستقطابين (القوات اللبنانية وحزب الله). يعكس هذا بلا شك إرهاقًا شديدًا للمجتمع اللبناني، لكنه يخبرنا أيضًا عن تحولات اجتماعية أقل وضوحًا وبحاجة إلى المزيد من الدراسة.

في دراسة نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر2020، قدم الباحث الشاب في علم النفس الاجتماعي، مرتضى الأمين، نتائج استطلاع حاول فيه فهم أسباب عدم ثقة اللبنانيين في انتفاضة الخريف 2019، بعد لحظة إجماع وجيزة للأسابيع الأولى، وتعلقهم المتجدد بزعمائهم التقليديين. ثم افترض أنه عندما لن يتمكن القادة السياسيون من تلبية توقعات مؤيديهم المخلصين فسوف ينتهي بهم الأمر بالابتعاد عنهم (Alamine, 2020).

(*) البريد الإلكتروني: elonguenesse@yahoo.fr

نشرت هذه المراجعة تحت عنوان: Élisabeth Longuenesse, «Les Sciences sociales au Liban, miroir du morcellement de la société et de la dépendance étrangère,» *Confluences Méditerranée*, no. 121 (2022), pp. 191 – 199.

في الواقع، بينما يشهد لبنان هياجًا فكريًا وسياسيًا هائلًا يبحث عن بدائل للنظام المتصلب، بينما كان هناك حشد مكثف لآلاف المواطنين لمساعدة ضحايا انفجار الميناء، بما يتجاوز الانقسامات المذهبية والسياسية، لا تزال الفجوة كبيرة بين هذه التعبئة وهذه الفقاعة من ناحية، ومزيج من القدرية والجمود الذي أدى بوجه عام إلى إعادة إنتاج طبقة سياسية فقدت صدقيتها إلى حد كبير. قد يكون السبب في ذلك أن الجهات الفاعلة في «المجتمع المدني»، والتي غالبًا ما يمجّدهم المراقبون الأجانب، وكذلك المنظمات الدولية التي توافدت على لبنان منذ عام 2011، لا تزال تتطور كثيرًا في عوالم مختلفة، إن لم يكن منفصلًا، عن الجمهور. يُعدّ اعتمادهم على التمويل الأجنبي أحد جوانب هذا الانفصال.

أكد ناشط من شمال لبنان في اليوم التالي لانتخابات 15 أيار/مايو: «شمالنا»[1] ليس «مجتمعًا مدنيًا»، بل «مجتمع سياسي جاد»[2]: ألا نفهم في هذا البيان أن تعبئة المجتمع المدني لم تعد كافية، وأن الوقت قد حان الآن لممارسة السياسة مرة أخرى ـ ولكن بشكل مختلف؟ هذه أيضًا هي الفكرة القوية لمنى حرب ومنى فواز، عندما أشارتا إلى مخاطر تحويل لبنان إلى «جمهورية للمنظمات غير الحكومية» .(Fawaz and Harb 2020)

ـ 2 ـ

من المثير للاهتمام أكثر أن نتساءل عما تخبرنا به العلوم الاجتماعية عن مجتمع غالبًا ما يخفي واقعه كتلة من الصور النمطية المضللة. ما هي معرفة المجتمع اللبناني التي يتم إنتاجها ـ وتعليمها؟ في أي إطار وتحت أي ظروف وإلى أي مدى يكون إنتاج المعرفة هذا قادرًا على تنوير الفاعلين، الاقتصادي والسياسي، العام والخاص؟

الكتاب الذي حرره كانديس ريموند وميريام كاتوس وساري حنفي لا يحاول الإجابة عن هذا السؤال الأخير بقدر ما يسلط الضوء على ظروف إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية وحدودها. من خلال القيام بذلك، يقدم لنا بانوراما جزئية بالتأكيد، لكنها رائعة بقدر ما تكشف عن صعوبات هيكلة «مجال العلوم الاجتماعية»، وهذا ما يعكس تفككًا وانفتاحًا مبالغًا فيهما للمجتمع اللبناني. من خلال مجموعة متنوعة من المساهمات، كتبها مؤلفون فرنسيون ولبنانيون، وأحيانًا بأيادٍ متعددة، بالفرنسية (بصورة أساسية)، وباللغتين العربية والإنكليزية، حول شروط نشوء وهيكلة بعض التخصصات ـ أو المجالات التخصصية المدرجة في مفترق طرق (العلوم السياسية، الدراسات الحضرية، الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع)، ومكانة العلوم الاجتماعية في بعض الاختصاصات الأخرى (في علوم الإعلام، أو في الدراسات الإسلامية)، وتمظهراتهم في المجلات العلمية أو الفكرية، ولكن أيضًا العلاقة بين المعرفة العملية والمعرفة النظرية، وزن سوق الخبرة والخبراء وأجندة التنمية التي تفرضها المنظمات الدولية.

(1) حركة تجمع نشطاء الاحتجاج من شمال لبنان، التي خلفت «أسس»، وهي جمعية تأسست عقب حركة خريف 2019 في زغرتا.

(2) <https://www.youtube.com/watch?v=XxjXxTRleXo>.

في البلدان الصناعية، لا يمكن فصل ولادة علم الاجتماع عن فكر الإصلاح الاجتماعي. عندما تمّ تصديره إلى البلدان المستعمرة، في النصف الثاني من القرن العشرين، ليتفكر في ظروف «التنمية» أو «التحديث». في لبنان، دخل علم الاجتماع منذ بداية القرن العشرين، في الجامعة الأمريكية، التي تأسست عام 1866، ثم في جامعة القديس يوسف، اليسوعية والناطقة بالفرنسية، التي تأسست بعد 10 سنوات، الّا انّه لا يزال هامشيًا. إنشاء الجامعة اللبنانية في الخمسينيات، ثم ضمنها، معهد العلوم الاجتماعية (عام 1961)[3]، في إطار مشروع إصلاح وتحديث المؤسسات الذي بدأ برئاسة العماد شهاب (1958ـ1962)، يمثّل لحظة رئيسية في انفتاح التعليم العالي، ومحاولة جديرة بالملاحظة لربط تدريب المتخصصين في الخدمة العامة بتطوير البحث. سيكون لأكثر من عقد قليلًا مكانًا للتدريب والتفكير والإنتاج الفكري الدينامي حيث يتم تدريس الفروع المختلفة لعلم الاجتماع (الريفية والحضرية والصناعية) جنبًا إلى جنب مع الديمغرافيا والأنثروبولوجيا والفلسفة من جانب الأكاديميين والمهنيين من خلفيات مختلفة.

لقد وجهت ـ للأسف ـ الحرب الأهلية، ثم تجاوزات عهد الحريري، وانقسام الجامعة اللبنانية إلى أفرع إقليمية ابتليت تدريجيًا بالمنطق الطائفي، سلسلة من الضربات القاتلة لهذا التقدم. تمّ تسليط الضوء على آثارها الضارة في مساهمتين تتعلقان بمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية من ناحية، وفي مساهمة ثالثة تتعامل مع كلية المعلومات من ناحية أخرى، من جانب علي الموسوي وهالة عواضة وبيتي سليمان. في مواجهة تصلب الجامعة اللبنانية، من اللافت للنظر أن تم حصول تقدم في التفكير في العلوم الاجتماعية (بالمعنى الواسع، بما فيها دراسة النظام السياسي والديناميات الحضرية، مرورًا بمسألة التنمية، ووسائل الإعلام، والأسرة، أو الدين) بشكل متزايد من قبل هياكل بحثية خاصة، تستضيفها أحيانًا الجامعة الأمريكية، وتعمل في إطار سوق الخبرة الاستشارية والخبراء، بما في ذلك الخبرة الناشطية النضالية، حيث تصبح اللغة الإنكليزية هي لغة العمل المهيمنة.

ـ 3 ـ

يتعامل الكتاب بنحوٍ غير متساوٍ مع مجموعة متنوعة من التخصصات. المفارقة هي أنه إذا كان علم الاجتماع بالمعنى الدقيق للكلمة موضوع مساهمتين، باللغة العربية، لباحثين من معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، فإن مؤلفيهم يتعاملون فقط مع إشكاليات معهد العلوم الاجتماعية، وليس في كل ما يتم في الجامعات أو الهياكل الأخرى، بخلاف المساهمات في العلوم السياسية أو الدراسات الحضرية أو الأنثروبولوجيا. ومع ذلك، هناك الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، وبعض المبادرات، مثل المقهى السوسيولوجي

(3) تجدر الإشارة إلى أن المعهد قدم نفسه منذ البداية على أنه متعدد التخصصات، ويربط تدريس علم الاجتماع بعدد معين من التخصصات التكميلية مثل الأنثروبولوجيا أو الديمغرافيا أو الاقتصاد أو التاريخ.

في الجامعة الأميركية في بيروت، أو لقاءات الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، التي يسعى المبادرون إلى جعلها ملتقى مفتوحًا للأكاديميين والباحثين من جميع مناحي الحياة، دون أن تنجح دائمًا.

يعَدّ علم الاجتماع (بالمعنى الدقيق لكلمة سوسيوجيا) تخصصًا مركزيًا في العلوم الاجتماعية، ويتميز اليوم بالفعل بطريقة لافتة للنظر بضعف قيمته النسبية وغياب الإنتاج المهم؛ حيث شغل منصبًا ثانويًا في الجامعات الخاصة، وحظيت على المكانة العالية في الجامعة اللبنانية، لكن تداعيات سنوات الرئيس شهاب تبددت إلى حد كبير، ويعاني معهد العلوم الاجتماعية اليوم من كل عيوب الجامعة اللبنانية والمحسوبية، الخضوع للسياسة، والطائفية، والانخفاض الدراماتيكي في مستوى التعليم، الذي نتج من الزيادة المفرطة لعدد الطلاب ونقص الإمكانات التي نتجت من ذلك ميكانيكيًا. تشير هالة عواضة وعلي الموسوي بشكل مكثف إلى هذه الانحرافات (التي أكدتها أيضًا بيتي سليمان، مؤلفة المقال الذي يتناول العلوم الاجتماعية في كلية الإعلام). تلاحظ هالة عواضة أن المشروع الأولي لمعهد العلوم الاجتماعية، والذي ارتبط بالتدريب والبحث، تم تقليصه تدريجيًا إلى مهمة تدريبية أكاديمية شكلية ونمطية: كانت الزيادة في عدد الطلاب، التي أعقبت انتشار المعهد في 5 فروع، مصحوبًا في الواقع بخفض كبير في الموارد. إن إدخال شهادة الدكتوراه في عام 1983، في منتصف الحرب الأهلية، عندما انهار مركز أبحاث المعهد بدوره، حيث نُهبت المكتبات أو تعذر الوصول إليها، لم يكن له سوى آثار عكسية. وعليه فإن علي الموسوي ينتقد بشدة طريقة عمل هيئات تحكيم الأطروحة، وغياب الاحتراف وغياب الأخلاقيات المهنية لدى معظم أعضائها. ولكن يمكننا أيضًا أن نبرز العلاقة بين الانغلاق على الذات الفاجع التي كشفت عنها هيئات مناقشة الدكتوراة هذه، والتي ينتمي جميع أعضائها تقريبًا إلى الجامعة اللبنانية. في هذا السياق، فإن إدخال منظومة LMD (إجازة ـ ماجستير ـدكتوراه)[4] في عام 2002، بمنطق التقليد للنموذج الفرنسي (المستوحى من النموذج الأنغلو ساكسوني)، سيكون مصدرًا لمعارك عبثية سخيفة. وهكذا أصبحت شهادات الجامعات خالية من محتواها ولها قيمة رمزية مضللة فقط. البحث غير موجود، ويبقى فقط ذلك الذي أخذ شكل الخبرة للاستشارة، حول مواضيع تخضع لمعايير المنظمات الدولية المنفصلة عن الواقع الميداني. لا يبدو أن تعددية التخصصات حاضرة جدًا في عمل علماء الاجتماع. من المؤسف في هذا الصدد أن علي موسوي لا يقول الكثير عن الموضوعات السائدة في الأطروحات. أخيرًا، العلاقات مع الجامعات الأخرى التي يُدرس فيها علم الاجتماع، الجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة الأميركية اللبنانية، وجامعة القديس يوسف، غير موجودة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الفجوة اللغوية. بينما يعمل خريجو علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية الآن بشكل رئيسي في التعليم العام، إلا أنهم يعملون أكثر فأكثر في المنظمات غير الحكومية، أو في بعض الأحيان

(4) نموذج تنظيم التعليم العالي في ثلاث دورات إجازة (في 3 سنوات) ـ ماجستير (سنتان) ـ الدكتوراه (3 سنوات)، وفي الوحدات الفصلية لتدريس المواد المختلفة في برنامج التخصص، بهدف السماح بمعادلة الدبلومات الدولية.

في منظمة دولية (الموساوي، 2015: 82ـ131؛ Moussaoui, 2014: 63-74). بعد حقبة هيمنت عليها موضوعات متعلقة بالحرب الأهلية وآثارها (شاول، 1996؛ نصر، 2013)، استحوذت قضايا التنمية على زمام الأمور (بعلبكي، 2007)، في حين أن الأعمال المتعلقة بالمسائل الاجتماعية الكلاسيكية مثل التوظيف أو العمل أو المدرسة نادرة للغاية.

صحيح أن عدم وجود أرقام جادة عن السكان أو سوق العمل أو التعليم أو الصحة يجعل العمل الميداني صعبًا بوجه خاص. وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمحرمات الثلاثية: التوازن الطائفي الزائف، الوجود الفلسطيني، والسكان الأجانب حيث تجد العمال من جميع الجنسيات. أضف إلى ذلك مؤخرًا، اللاجئين من سورية، ولكن أيضًا من العراق والمنطقة بأكملها، مما يحظر إنتاج المعلومات التي من شأنها أن تسمح معرفة الواقع الاجتماعي والديمغرافي للبلد، وهذا شرط لتنفيذ سياسات عامة حقيقية. لاحظ إريك فيرديل وزملاؤه بالفعل في عام 2006 «عدم اليقين الشديد في الأرقام» (Atlas du Liban, 2007).

ـ 4 ـ

ومع ذلك، فإن تعددية التخصصات التي تم الترويج لها رسميًا، ولا سيما مساهمة الأنثروبولوجيا، يمكن أن تكون ذات قيمة في تسليط الضوء على السلوك الاجتماعي. لكن الأنثروبولوجيا في الواقع تحتل مكانة متناقضة وإلى حد ما هامشية، بوصفها تخصصًا ثانويًا مرتبطًا بعلم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، ومع «العلوم الاجتماعية والسلوكية» في الجامعة الأميركية في بيروت، ويبدو أنها تتمتع بقدر أكبر من الاهتمام في جامعة القديس يوسف. تذكر زينة الصواف عددًا قليلًا من المؤلفين الذين أنتجوا أعمالًا أصبحت كلاسيكيات لمعرفة المجتمع الريفي اللبناني، والتآلف الاجتماعي في القرية، والبنى الأسرية، والممارسات الدينية، ويلاحظ أنها تتعلق أساسًا بالجبل المسيحي، وكأنها وريثة على طريقة أعمال المرسلين. وقد أفادت الأنثروبولوجيا أيضًا عددًا معينًا من أعمال العلوم السياسية، والتي تميل إلى أن تكون مكتوبة بالإنكليزية. لكن العلاقة مع المدرسة أو الثقافة أو العمل (بخاصة في الزراعة) قد يوضّحها على نحو مفيد نهج يجمع بين أساليب علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. يقدم عمل ميكيلي سكالا الرائع حول «الزبائنية في العمل» دليلًا في هذا الاتجاه (Scala, 2020).

يسلط المقال حول «الوسط العلمي» للعلوم السياسية، الذي كتبه ثلاثة مؤلفين ينتمون إلى ثلاث مؤسسات مختلفة (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى والجامعة الأمريكية في بيروت وهيكل عمل بحثي إجرائي مستقل- المفكرة القانونية[5]) الضوء على موقف مختلف وقابل للمقارنة. يقدم تحليلًا مفصلًا لصعوبة هيكلة بيئة مجزأة بين مؤسسات جامعية مختلفة، لا تزال تعتمد مؤسسيًا على القانون، ذي القيمة الضعيفة، على الرغم من أنها مرتبطة بقوة بالمناقشات السياسية منذ الخمسينيات. لكن المؤلفين يشيرون بالتحديد إلى أن العلوم

(5) <https://legal-agenda.com/>.

السياسية تقع خارج المجال الأكاديمي البحت وقد طورته المؤسسات البحثية الموجهة نحو العمل العام، استجابةً لطلب الاستشارة السياسية. وهكذا ظهرت مجموعة متنوعة من الهياكل الصغيرة بعد الحرب الأهلية، تتأرجح بين الاستشارات والإنتاج المعرفي المناضل، وأشهرها المركز اللبناني للدراسات السياسية[6]. يقوم باحثون من العلوم السياسية أيضًا بنشر أعمالهم تحت عنوان العلوم الاجتماعية الأوسع، مثل عمل الفريق في «مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقيّة»[7].

ـ 5 ـ

يظهر التقسيم الأكاديمي بطريقة كاريكاتورية في حالة الجامعة الإسلامية اللبنانية، جامعة تابعة للطائفة الشيعية. سعيًا لفهم تأثير إدخال العلوم الاجتماعية في مناهج الدراسات الإسلامية، يسلط علي قاسم الضوء على ما يبدو وكأنه انغلاق مجتمعي راديكالي: يبدو أن وظيفتهم الرئيسية هي معارضة الفكر الإسلامي للفكر «الغربي» وإظهار ذلك ببساطة أن الأول يقدم إجابات أكثر ملاءمة للعالم الإسلامي من الثانية. ومن اللافت أيضًا، حسب المؤلف، أن التعاليم العقائدية تستبعد أي منظور تاريخي وأي تفكير في مكانة الإسلام والجماعات المسلمة في المجتمع اللبناني. المفارقة هي أنه في الحوزة، وهي مؤسسة تقليدية للتعليم الديني، أكثر من الجامعة، يتم تشجيع الطلاب على قراءة النصوص الدينية بشكل نقدي. قد يكون من المثير للاهتمام التحقق مما إذا كانت جميع الجامعات الإسلامية (بما في ذلك لطائفة السُّنة) منغلقة بالتالي على بيئتهم ـ ولكن أيضًا من المثير للاهتمام مقارنة محتوى تدريب بمحتوى التدريب في الدراسات اللاهوتية لبعض الكليات المسيحية: إذا كان لجامعة القديس يوسف تقليد قديم من التفكير الإسلامي المسيحي، فهذا ليس هو الحال مع جامعة الروح القدس في الكسليك، وهي في الأصل كلية لاهوتية مارونية، والتي أصبحت رسميًا جامعة مع إنشاء كلية إدارة الأعمال في الستينيات.

في البانوراما التي يقدمها الكتاب، تقدم حالة الدراسات الحضرية مثالًا مضادًا، حيث يبدو التعاون قويًا بين الأكاديميين من أصول مختلفة، وبين المهنيين والأكاديميين. كانت المناقشات حول إعادة إعمار بيروت عقب الحرب الأهلية بمثابة حافز للتفكير في المدينة. يؤكد إريك فيرديل (شارك هو نفسه في هذا التفكير الجماعي كمتعاون فرنسي شاب أولًا، مدرسًا في الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة (ALBA) ثم باحثًا في المعهد الفرنسي للشرق

(6) <https://www.lcps_lebanon.org>(مـــركـــز اللبناني للدراسات) ، صفحته الرئيسية باللغة الإنكليزية، لكن المنشورات ثنائية اللغة بشكل منهجي، باللغتين الإنكليزية والعربية. يمكننا أيضًا الاستشهاد بمركز مبادرة سياسة الغد/مبادرة السياسة، التي تحتوي على صفحة رئيسية ليست باللغة الإنكليزية فحسب، بل أيضًا باللغة العربية: <http://www.thepolicyinitiative.org/about>.

(7) <https://socialsciences-centre.org/about>.

الأدنى) أهمية التعاون الفرنسي، العملي والبحثي. استقبل المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في التسعينيات مجموعة من الباحثين اللبنانيين الشباب، غالبًا من المهندسين أو المعماريين، أكملوا تدريبهم بأطروحة في العلوم السياسية أو الجغرافيا. بعضهم تم تجنيدهم في الجامعة الأمريكية، بينما تم تقليص حشد المؤسسات الفرنسية. على الرغم من أن التخطيط الحضري كان يُنظر إليه في الأصل على أنه تخصص في الهندسة أو الدراسات المعمارية، وإنتاج دراسات عن المدينة، إلا أنه في الحقيقة يتمحور حول بيروت، يدمج اليوم بحزم الأبعاد الاجتماعية والاقتصاد والسياسة للمسألة الحضرية. لقد حفز الدمار الناجم عن انفجار المرفأ أكثر من أي وقت مضى على العمل الذي يجمع بين الأبعاد النظرية والتطبيقية، وممارسة علمية وملتزمة بمناقشات المدينة والسياسة العامة، والتي تربط عددًا كبيرًا من الجهات الفاعلة المعنية. ربما تكون هذه هي الحالة الوحيدة التي يمكن فيها الحديث عن مجال (champ) فكري ومهني حقيقي لتخطيط المدن، بالمعنى البورديوسي للمصطلح، حيث يبدو أنه تم التغلب على الحواجز المؤسسية وحتى اللغوية. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى لو تم الإنتاج والمناقشات باللغات الثلاث، فإن اللغة الإنكليزية هي المهيمنة أكثر فأكثر هناك، بسبب الموقع المركزي للجامعة الأمريكية في بيروت ومختبر الدراسات الحضرية التابع لها (Urban Lab)، وكذلك بسبب وزن المساعدات الدولية.

ـ 6 ـ

ما يبرز قبل كل شيء من الكتاب هو تجزئة مؤسسات التعليم العالي وتشرذمها، وكذلك الأبحاث، والقضية الحاسمة في لغة العمل. حتى الحرب الأهلية، سيطر الفرنسيون على التعليم ـ باستثناء الجامعة الأمريكية. لقد سمح صعود الجامعة اللبنانية، الجامعة الحكومية الوحيدة، المقسمة منذ عام 1976 إلى فروع إقليمية، وقبل كل شيء التعبئة الجماهيرية للطلاب، بتعريب تدريجي للتربية في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. لكن تراجع الجامعة اللبنانية، وانتشار الجامعات الخاصة ومراكز البحث والاستشارات الخاصة، وتنامي دور التمويل الأجنبي، أدى إلى زيادة استخدام اللغة الإنكليزية. يتم الآن نشر عدد متزايد من الأعمال باللغة الإنكليزية. كانت حقبة السبعينيات من القرن الماضي فترة ازدهار المجلات العربية، وهي أكثر عمومية من المجلات المتخصصة، ولكنها أثارت نقاشات ثرية أثناء الحرب الأهلية وبعدها ـ حتى لو لاحظت كانديس ريموند أن هذه المجلات ظلت محصورة في دوائر مقيدة من المثقفين المنتمين إلى اليسار ـ الحركة القومية العربية. من ناحية أخرى، لم تنجح أي مجلة أكاديمية متخصصة في الخروج من محليتها، معبرة عن جدل يقتصر على المؤسسة التي نشرتها، وهو ما يكشف عن عدم وجود بيئة تتجاوز التشرذم الأكاديمي، وحدود لغوية بالتالي. بينما تسعى جميع الجامعات اليوم إلى فرض معايير النشر المستخدمة في الجامعات الأجنبية على أساتذتها، تختلف الممارسات اختلافًا كبيرًا. عندما لا تعترف الجامعات الناطقة باللغة الإنكليزية المندرجة في الشبكات الأمريكية (الجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة اللبنانية الأمريكية، وهايكازيان، وعدد قليل من الجامعات الأخرى) إلا

بالمنشورات باللغة الإنكليزية لأعضاء الهيئة التدريسة، إن أمكن في المجلات الدولية، فإنها تفترض انفصالًا دراماتيكيًا عن عمل أساتذتها من المناقشات المحلية. إن جهد مجلة **إضافات** المجلة العربية لعلم الاجتماع باللغة العربية، مدعومة إلى حد كبير من جانب ساري حنفي، الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، مهم جدًا ولكن نطاق تأثيرها محدود، عندما يفضل الكثير من الأساتذة من الجامعة اللبنانية النشر باللغة العربية في المجلات العمومية، حيث المناقشات والتبادلات مع الزملاء وعلى نطاق أوسع، مع العالم الفكري.

إضافة إلى العوامل الداخلية للتشرذم، هناك عوامل طرد مركزي فعلية للخضوع لمعايير من أماكن أخرى، على طراز الدراما اللبنانية، حيث يساهم الاعتماد متعدد الأوجه على الدول الأجنبية (الفاعلون السياسيون الإقليميون أو المانحون الغربيون) في تقوية الانقسامات الداخلية وفي تفضيل في أحسن الأحوال الجمود، وفي أسوأ الأحوال انحلال الزعماء السياسيين.

المراجع

بعلبكي، أحمد (2007). **حول معوقات التنمية في لبنان**. بيروت: دار الفارابي.

شاول، ملحم (1996). **الافتتاح والجامعة: دراسات في المجتمع اللبناني (بين الانقسام والتعددية)**. بيروت: دار النهار.

الموساوي، علي (2015). «خريجي التعليم العالي وسوق العمل، حالة خريجي معهد العلوم الاجتماعية.» مجلة العلوم الاجتماعية: العدد 18، آذار/مارس، ص 82ـ131.

نصر، سليم (2013). **سوسيولوجية الحرب في لبنان 1970ـ1990**. بيروت: دار النهار.

Alamine, Mortada (2020). «Lebanon's loyalists: The Other Side of change.» 14 October <https://www.synaps.network/post/lebanon-uprising-revolution-loyalists-parties>.

Atlas du Liban: Territoires et société (2007). Paris: Ifpo, CNRS Liban,

Fawaz, Mona (2020). «Is Lebanon Becoming Another «Republic of the NGOs?» Arab Center, Washington DC, 13 October, <http://arabcenterdc.org/research-paper/is-lebanon-becoming-another-republic-of-the-ngos/>.

Moussaoui, Ali (2014). «Les diplômés de l'Institut des Sciences Sociales de l'Université Libanaise et le marché du travail.» dans: Elisabeth Longuenesse (dir.), *Formation, qualification, métiers*, Paris: Presses de l'Ifpo/AUF, pp. 63-74

Scala, Michele (2020). *Le Clientélisme au travail, Une sociologie de l'arrangement et du conflit dans le Liban contemporain (2012-2017)*. Université d'Aix Marseille.